أزمات مفتعلة.. هل تنجح الشرعية في تركيع الجنوب؟

الجنوب بين التهميش والعبث بالمال العام.. إلى متى؟

الأمناء / ياسر الشبوطي:

لا يزال شعبنا الجنوبي الصامد والأبي يعاني من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية متراكمة، بفعل سياسات ممنهجة ومدروسة من قبل دعاة الوحدة (الزائفة) وحكومة الشرعية اليمنية وعناصر الدولة العميقة. ومع ذلك، لم يستسلم هذا الشعب المكافح لكل تلك السيناريوهات والأزمات المفتعلة منذ تحقيق الوحدة (المشؤومة) في مايو 1990م، مرورًا بحرب الاجتياح العسكري للجنوب في السابع من يوليو 1994م، وحتى يومنا هذا. فلقد أدرك شعب الجنوب العظيم، بوعيه السياسي وفطنة قيادته السياسية والعسكرية، أن الهدف الأساسي من تلك الممارسات كان ولا يزال محاولة إخضاعه وتركيعه.

واليوم، تستمر حكومة الشرعية اليمنية في انتهاج الأساليب ذاتها، لكن بطرق أكثر التواءً، مستغلة سلاح الاقتصاد وشن حرب الخدمات القذرة ضد الشعب الجنوبي، لا سيما بعد تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي وتفويضه شعبيًا لحمل قضيته العادلة، باعتباره ممثله السياسي المعترف به إقليميًا ودوليًا. فما يجري في العاصمة عدن وبقية محافظات الجنوب المحرر من افتعال للأزمات المعيشية، وتأخير صرف المرتبات لأشهر، وغلاء الأسعار، وانهيار سعر الصرف، ونقص وقود الكهرباء، ما هو إلا امتداد لسياسات التهميش الممنهج لكوادر الجنوب الوطنية، مدنية وعسكرية.

كل هذه الأزمات المفتعلة من قبل حكومات الشرعية اليمنية المتعاقبة تهدف إلى تركيع شعب الجنوب وإيجاد شرخ بينه وبين قيادته السياسية المتمثلة في المجلس الانتقالي الجنوبي. إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع، كما فشلت سابقاتها.

وفي العام الجديد 2025م، يتكرر السيناريو ذاته، في ظل وجود المجلس الانتقالي الجنوبي في مجلس القيادة الرئاسي وحكومة الشراكة. حيث يستمر أعداء الجنوب وعناصر الدولة العميقة في محاولاتهم لضرب وحدة الصف الجنوبي وزعزعة ثقة الشعب بقيادته، وإظهار المجلس الانتقالي وكأنه شريك في هذه الأزمة الاقتصادية المفتعلة. لكن هذه المؤامرات لم ولن تنجح، خاصة بعد الانحياز الواضح والصريح للمجلس الانتقالي الجنوبي، بقيادة الرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي، إلى جانب مطالب نقابة عمال الجنوب، وتضامنه الكامل مع حقوقهم المشروعة.

إن حكومة الشرعية اليمنية، برئاسة الدكتور أحمد عوض بن مبارك، ومن قبله حكومة الدكتور معين عبدالملك، لم تقدم أي حلول حقيقية للأزمات الاقتصادية المتفاقمة، بل تكتفي باستجداء الإقليم والعالم، محملة نقص الموارد مسؤولية فشلها، بينما في الواقع تستمر في العبث بالمال العام، وإنفاقه في غير محله. فبدلًا من تبني سياسات التقشف ووقف نفقات الترفيه، تواصل تعيين الأقارب في المناصب العليا، وتستمر المصاريف الباذخة بالدولار على المسؤولين والبعثات الدبلوماسية غير الضرورية، في وقت يواجه فيه المواطن الجنوبي أسوأ الأوضاع المعيشية.

إعلان المناقصة العامة رقم (6) الخاصة بشراء ملابس العاملين للعام 2025م

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (6) الخاصة بشراء ملابس العاملين لعام 2025م, والتي يتم تمويلها من المصدر: الذاتي

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي:

مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/ التواهي - محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات – مدير إدارة المناقصات.

تلفون : 96200168 + تلفاكس: 967201541 +

لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (80.000) ريال يمني لا يرد.

آخر موعد لبيع الوثائق هو يوم: الأحد الموافق 16/ 3/ 2025م.

يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه أسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة وأسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

1. ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة (بمبلغ وقدره 1,064,344 مليون وأربعة وستون الفًا وثلاثمائة وأربعة وأربعون ريال يمني) صالح لمدة (120 يومًا) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني.
2. صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول + صورة من البطاقة الزكوية سارية المفعول.
3. صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول + صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
4. صورة من شهادة الضريبة على المبيعات.
5. صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول.
6. يحب أن تكون كل البطائق المذكورة أعلاه سارية المفعول.
7. توفير عينات مطابقة للمواصفات المطلوبة في الوثيقة.

- فترة سريان العطاء (90) يومًا اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.
- يجب تقديم العطاءات إلى مدير إدارة المناقصات.
- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (11:00 صباحًا) من يوم: الخميس الموافق 20/ 3/ 2025م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
- سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في مكتب مدير عام المخازن والمشتريات والمناقصات بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).
- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة والاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (26) يومًا من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الالكتروني: (www.portofaden.net)